الباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

بحث في

مذاهب القراء المختلفة في الفصل والوصل

للباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

الباحث في الدكتوراه

جامعة حلوان

كلية الآداب- قسم اللغة العربية

شعبة الدراسات الإسلامية

٢٠١٩م

الباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

مذاهب القراء المختلفة في الفصل والوصل

وفيه مقدمة وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مراعاة الوقف من حيث رؤوس الآي.

المبحث الثاني: مراعاة الوقف من حيث اللفظ.

المبحث الثالث: مراعاة الوقف من حيث المعنى.

الباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

مذاهب القراء المختلفة في الفصل والوصل

- **مقدمة**

لقد كان لأئمة القراءات العشرة – وغيرهم – وعلى رأسهم ابن غلبون في الوقف على كلمات القرآن مذاهب مختلفة في فصل القراءة ووصلها، فمنهم من كان يُراعي رأس الآية مطلقًا، ويستوي عنده تعلقها بما بعدها في اللفظ أو المعنى وانفصالها عنه، ومنهم من كان يراعي معاني الآيات والمقاطع فلا يقف في موضع يتعلق بما بعده من جهة المعنى، وهذا يلزم منه أن لا يتعلق به من حيث اللفظ (الإعراب)، ومنهم من كان يقف عند انقطاع التعلق اللفظي في الإعراب ولا إشكال عنده في تعلق المعاني ببعضها، فمتى انقطعت الصلة الإعرابية وقف، ومنهم من لم يكن يتتبع رأس الآية ولا المعاني ولا الألفاظ، بل يقف حيث انقطع نفسه.

يقول العماني – رحمه الله –: «والناس مختلفون في الوقوف، فمنهم من قال: الوقف على الأنفاس، إذا انقطع النفس في التلاوة فعنده الوقف، كأنهم جعلوا الوقف تابعًا لمقاطع الأنفاس، وجعلوها الأصل والوقوف مبنية عليها، وقال آخرون: الفواصل كلها مقاطع وكل رأس آية هو وقف»[(١)].

وهذه المذاهب في الوقف محل اتفاق بين نقلة الوقوف عن القراء من حيث العمل عليها إجمالًا، ولكن نسبتها إلى القراء وتحديد تقسيمها بينهم هو ما حصل فيه الخلاف بين علماء القراءات.

قال أبو علي الأهوازي[(٢)]: «والوقف عند أبي عمرو[(٣)] حيث يتم الكلام، وعند عاصم[(٤)]، حيث يحسن الابتداء، وعند حمزة[(٥)]، حيث ينقطع نفس القارئ، وعند الباقين حيث يحسن الوقف، ويحسن الابتداء بما بعده.

(١) ينظر: (العماني، ١٤٢٣هـ، ٨/١).
(٢) ينظر(ابن الجزري،١٩٩٢م ٤٠٢/١)،(وشذرات الذهب، الحنبلي، ١٤٠٦م، ٢٧٤/٢).
(٣) هو زبان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو المازني البصري. غاية النهاية (٢٦٣/١).
(٤) هو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود. غاية النهاية (٣١٤/١).
(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات .غاية النهاية (٢٣٦/١).

ونص قنبل[٦] عن ابن كثير: الوقف في ثلاثة مواضع، فقال: ونحن نقف على: ﴿وَمَا يَعلَمُ تَأوِيلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿وَمَا يُشعِرُكُم﴾ [الأنعام: ١٠٩]، و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَر﴾ [النحل: ١٠٣]. ونص حفص[٧] عن عاصم الوقف على قوله تعالى: ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، ويبتدئ ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢]، وليس هو وقفًا مختارًا»[٨].

وقال أبو معشر الطبري[٩]: «جاء عن عاصم أنه كان يحسن الابتداء، وعن أبي عمرو أنه كان يحسن الوقف، وعن مكي[١٠] أنه كان لا يقف إلا على رؤوس الآي إلا ثلاثة مواضع ﴿وَمَا يَعلَمُ تَأوِيلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] و﴿وَمَا يُشعِرُكُم﴾ [الأنعام: ١٠٩] و﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَر﴾ [النحل: ١٠٣]، وعن حمزة أنه كان يقف عند انقطاع النفس، وعن من بقي مراعاة الحالين»[١١].

وقال أبو الكرم الشهرزوري[١٢]: «والوقف عند أبي عمرو حيث يتمُّ الكلام، ومعنى ذلك أن يكون الكلام الأول منفصلاً من الثاني في المعنى، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِٱلغَيبِ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿فِيهِ هُدى لِّلمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، والوقف عند حمزة حيث ينقطع النفس للقارئ؛ لأنه يقرأ إلى المواضع التي يكره الابتداء بما بعده، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحمَٰنُ﴾ [يس: ٥٢]، ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدا﴾ [البقرة: ١١٦]، ﴿وَقَالَتِ ٱليَهُودُ عُزَيرٌ ٱبنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ونحو ذلك كقوله: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابا﴾ [المائدة: ٣١]، فيقف على قوله: ﴿هَٰذَا﴾ ويبتدئ ﴿مَا وَعَدَ ٱلرَّحمَٰنُ﴾، ويقف على قوله: ﴿وَقَالُواْ﴾ ويبتدئ ﴿ٱتَّخَذَ﴾، ويقف على قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱليَهُودُ﴾ ويبتدئ ﴿عُزَيرٌ ٱبنُ ٱللَّهِ﴾، ويقف على قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلكِتَٰبُ لَا﴾، ويبتدئ ﴿

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي . غاية النهاية (١٤٦/٢-١٤٧).
(٧) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي. غاية النهاية (٢٢٩/١).
(٨) ينظر: (الأهوازي، ١٤٣٠هـ، ص١٠٥-١٠٦).
(٩) هو أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطبري. معرفة القراء الكبار (٤٣٥/١).
(١٠) هو ابن كثير المكي.
(١١) ينظر: (الطبري، ١٤١٢هـ ، ص١٩٢).
(١٢) هو المبارك بن الحسن بن أحمد الشهرزوري. شذرات الذهب (١٥٧/٤).

رَيبَ فِيهِ﴾، ويقف على ﴿فَبَعَثَ﴾ ويبتدئ ﴿ٱللَّهُ غُرَابا﴾، ونحو ذلك مما يكره الوقف عليه، وهذه الوقوف كلها مستقبحة ومفسدة لمعاني القرآن مما يتنزه عنه عامة المسلمين فضلاً عن سادتهم وكبرائهم كالإمام حمزة، ولا شك أنه إذا تعمدها أحد، ويقف عليها قصدًا إلا كفر بذلك كمن ينسب الولد أو ينفي إقرار المشركين بالبعث بعد معاينته، وقد جاء في نفس هذا الكتاب عن حمزة كراهة مثل هذه الوقوف.

وكان أبو عمرو يأمر بالاحتراز من ذلك»(١٣). وأما الباقون من القراء فإنهم يختارون القطع، حيث يحسن القطع ويحسن الابتداء، ومعنى ذلك أن يكون الكلام الأول منفصلاً من الثاني، والثاني منفصلاً من الأول، مثل قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلمُفلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والابتداء بما بعده ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، ومثل قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيء قَدِير﴾ [البقرة: ٢٠]، والابتداء ﴿يَٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١] إلا أن يضطر القارئ إلى الوقف، فليحترز من المواضع المكروهة(١٤).

وقال الإمام ابن الجزريِّ: «لا بد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليعتمد في قراءة كل مذهبه، فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك».

وابن كثير كان يقول: «إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعلَمُ تَأوِيلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشعِرُكُم﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وعلى: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَر﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف»، وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي(١٥): أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقًا، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفًا سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأما أبو عمرو فكان: يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول: هو

(١٣) ينظر: (الشهرزوري،١٤١٤هـ، ١٣٤١/٢).
(١٤) ينظر: (الشهرزوري ،١٤١٤هـ ،١٣٤٢/٢-١٣٤٣).
(١٥) هو عبد الرحمن بن المحدث أحمد بن الحسن بن بندار. شذرات الذهب (٢٢٩/٥).

أحب إليَّ، وذكر عنه الخزاعي[١٦] أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف.

وأما عاصم فقد ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصمًا والكسائي[١٧] كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

وأما حمزة فقد اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقيل لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام، ولا إلى الكافي، وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة، فلم يكن يتعمد وقفًا معينًا، لذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة، والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفًا وابتداء، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي رحمهما الله تعالى[١٨].

ومن خلال النصوص السابقة نجد أن مذاهب أئمة القراءة عند الوقف مجتمعة على أمرين:

(١) أن الإمام حمزة كان يقف حيث ينقطع نفسه.

(٢) أن الأئمة؛ أبا جعفر[١٩] وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب[٢٠] وخلفًا[٢١] كانوا يراعون في وقوفهم حسن الوقف وحسن الابتداء، وذلك بأن يكون الكلام الأول منفصلاً من الثاني، والثاني منفصلاً من الأول.

كما نجد أيضًا أنهم مختلفين في أمور:

(١) فابن كثير اضطربت الرواية عنه بين مراعاته لرؤوس الآي مطلقًا،

(١٦) هو أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي الجرجاني. غاية النهاية (٢/٩٨-٩٩).
(١٧) هو علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي. غاية النهاية (١/٤٧٤).
(١٨) ينظر:(ابن الجزري ،١٤٢١ه، ص٨٠٩).
(١٩) هو يزيد بن القعقاع .وغاية النهاية (٢/٣٣٣).
(٢٠) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي. وغاية النهاية (٢/٣٣٦).
(٢١) هو خلف بن هشام بن ثعلب البزار .غاية النهاية (١/٢٧٢).

ويزيد عليها الوقف في المواضع الثلاثة المذكورة آنفًا، وهذا ما ذهب إليه أبو معشر الطبري، والأهوازي والشهرزوري والجزري إلى أنه كان يتحرى هذه المواضع الثلاثة بالوقف، ولا يراعي غيرها، بمعنى أن الضابط عنده تمكين النفس، وإن كان الراجع في ذلك ما ذهب إليه ابن الجزري – رحمه الله – لأنه ذكره عنه بنصه خلافًا للأمة المتقدمين، فقد جاءت الرواية عنهم لمذهب ابن كثير مرسلة من غير نص عنه أو إسنادٍ إليه.

(٢) وأما أبو عمرو البصري فقد اضطربت الرواية كذلك بين مراعاته لرؤوس الآي، وبين مراعاته لحسن الوقف، وبين مراعاته حسن الابتداء.

(٣) وأما عاصم فمتفق له على مراعاته محاسن الابتداء بالوقف على تمام الكلام، واختلف في حفص عنه، فزاد له الأهوازي والشهرزوري الوقف على قوله تعالى: ﴿عِوَجَا﴾ وأنه يبتدئ بقوله سبحانه: ﴿قَيِّمًا﴾.

وبناء على ما سبق يتبين أن هذه الأقوال لا يكاد يجزم فيها بمذهب لأحد غير مذهب أبي جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف رحمهم الله، أما بقية القراء فالرواية عنهم في المنهج لا تكاد تتفق، ولذا فإن ابن الجزري – رحمه الله – حين ساق هذه المذاهب والأصول نصَّ على أن الوحيد المتفق له على مذهب الوقف هو حمزة – رحمه الله – فقال: «وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس»[٢٢]، وفي هذا إشارة إلى أن الرواية عن غيره ممن ذكروه لا تخلو من خلاف، ولكن ما جاء من مذاهب عن الأئمة العشرة يحمل على القواعد التي حكاها علماء اللغة وعلماء الوقف كابن الأنباري والنحاس، وابن غلبون، والداني، والعماني، وابن الجزري والهذلي[٢٣]، وابن عقيلة الحنفي[٢٤] وغيرهم، والتي لم يفرقوا فيها بين قارئ وآخر، إذ كان مبنى هذه القواعد خاضعًا للمعاني والأعاريب والقراءات وغير ذلك من العلوم المتصلة بالقرآن، فكان الأوفق

(٢٢) ينظر: (ابن الجزري،١٤٢١ ، ص٨٠٩).
(٢٣) وهو أبو القاسم يوسف بن علي بن جُبارة الهذلي المغربي النحوي .غاية النهاية (٣٤٥/٢).
(٢٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد المشهور بابن عقيلة. سلك الدرر (٣٠/٤-٣١).

– والله أعلم – هو عمل القارئ بمقتضاها؛ لأن الأصل في الوقف والابتداء ألا يعتمد فيها غير ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية والمحققون من القراء[٢٥]، سيما وقد وجدت هذه النصوص في عدة كتب مدونة في عصور متباعدة دون نكير من السادة القراء على هذا التقعيد الذي لم يفرق أهله بين القراءات في تناول الوقوف، غير أن ابن غلبون – رحمه الله تعالى – الذي ألف كتابه التذكرة في القراءات الثمان، والذي جاء بعد كتابي ابن الأنباري، وابن النحاس وقد تناول في كتابه الوقف والابتداء على اختلاف القراءات، مما يجعل هذا الكتاب هو أول كتاب في القراءات تناول الوقف والابتداء، وأن كتاب «التذكرة» يُعد كتابًا في بيان اختلاف الوقف والابتداء باختلاف القراءات، فضلاً عن أنه كتاب في القراءات الثمان.

وأما مذهب ابن غلبون – رحمه الله – في تناول الوقف والابتداء فإنه يرجح في الوقف والابتداء مذهب مراعاة المعنى على الوقوف على رؤوس الآي، وسوف يتضح لنا عند تناول مذهبه من كتاب التذكرة .

اتبع ابن غلبون في تقرير محال الوقف والابتداء منهجاً مميزاً وهو: مراعاة المعنى، ونتبع المقاصد والأغراض، وإن لم يكن على رؤوس الآي، وخالف بذلك آراء بعض المتأخرين من القراء ممن أخذ بمذهب من يراعي في مجال الوقف رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها.

قال الزركشي: « واعلم أن أكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى وإن لم يكن رأس آية، ونازعهم فيه بعض المتأخرين في ذلك، وقال: هذا خلاف السنة، فإن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يقف عند كل آية فيقول ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ويقف، ثم يقول ﴿الرحمن الرحيم﴾ وهكذا، روت أم سلمة أن النبي –صلى الله عليه وسلم– كان يقطع قراءته آية آية، ومعنى هذا الوقف على رؤوس الآي، وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو

(٢٥) ينظر: (القسطلاني ،١٣٩٢هـ ، ص٢٦٣).

كاف، وأكثر ذلك في السور القصار والآي، نحو: الواقعة، قال: وهذا هو الأفضل، أعني الوقف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء الى تتبع الأغراض، والمقاصد، والوقف عند رؤوس انتهائها، واتباع السنة أولى»[٢٦]

وبالاستقراء لمحال الوقف والابتداء في كتاب التذكرة نجد أن ابن غلبون يرجح مراعاة المعنى على الوقف على رؤوس الآي: فمثلاً في قوله تعالى: ﴿يقول الذين ءامنوا﴾ [المائدة: ٥٣] بالرفع وحذف الواو، وقرأ البصريان « ويقول « بالواو والنصب.

وقرأ الكوفيون بالواو والرفع، فأما البصريان فإنه لا يجوز أن يبتدأ بقراءتهما؛ لأنهما معطوفة على قوله: «يأتي» في الآية التي قبلها في قوله تعالى: ﴿أن يأتي بالفتح﴾ [المائدة: ٥٢] فهي متعلقة به بطريق العطف ولهذا نصبت. وأما من قرأ بالرفع مع إثبات الواو وحذفها فإنه يبتدئ بـ « يقول» لأنه وما بعده جملة مستأنفة[٢٧]، فهو هنا لم ينظر إلى الوقف على رأس الآية، ولكن لتعلق الآية الأولى بالثانية في قراء البصريان فإن ابن غلبون لم يجوز الفصل بينهما لتعلقهما في المعنى، وهذا كثير في كتاب التذكرة.

المبحث الأول: مراعاة الوقف من حيث رؤوس الآي

هذا المبحث من مباحث علم الوقف والابتداء يتعلق بفائدة الوقف الاختياري؛ حيث ينقسم الوقف إلى: (١) وقف اضطراري. (٢) وقف انتظاري. (٣) وقف اختباري. (٤) وقف اختياري.

والوقف الاختياري عند أكثر أهل العلم والمحققين ينقسم إلى:

(أ) وقف تام. (ب) وقف كاف. (ج) وقف حسن.

(د) وقف جائز. (هـ) وقف قبيح.

(٢٦) ينظر: (الزركشي، ١٤٢٢ه، ١/١٩٤) .
(٢٧) ينظر: (ابن غلبون ،٢٠٠١م ، ص ٢٤٦- ٢٤٧) .

أعني هنا بالوقف الاختياري تنبيه القارئ والسامع على مواضع الفصل والوصل وبيان انعقاد التراكيب ونهاية الجمل[٢٨].

ولما كانت هذه الغاية متحصِّلة في رؤوس الآي بشكلٍ غالب نظرًا لانتهاء المقاطع عليها، فإن بعض العلماء جعلوا رؤوس الآي وقفًا دون تفريق بين رؤوس الآي التي تنعقد عندها تراكيب الجمل وبين رؤوس الآي التي تتقاسمها أركان الجملة الواحدة، وكان لهم قبل ذلك مستند من حديث أم سلمة – رضي الله عنها –: «أنها ذكرت – أو كلمة غيرها – قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿بِسمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١ ٱلحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلعَٰلَمِينَ ٢ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَومِ ٱلدِّينِ﴾ يقطع قراءته آية آية»[٢٩].

ومن أولئك الإمام أبو عمرو البصري كما أسند إليه الداني قوله: «إنه أحبُّ إلي إذا كان رأس آية أن يسكت عندها»[٣٠]، ولكن الذي ذكره أبو عمرو ليس بمتفق عليه عند أبي عمرو حيث اضطربت عنه الرواية[٣١] بين مراعاته لرؤوس الآي، وبين مراعاته لحسن الوقف[٣٢]، وبين مراعاته لحسن الابتداء[٣٣].

وممن ذهب هذا المذهب الإمام البيهقي– رحمه الله – فإنه عدَّ في وجوه تعظيم القرآن تقطيع القراءة آية آية[٣٤].

وذهب إلى أن اتخاذ رؤوس الآي وقفًا أولى في الأخذ والاتباع من تتبع الأغراض والمقاصد الناتجة عن تحسين الوقف والابتداء كما يذهب إليه بعض العلماء[٣٥]، وكذلك الإمام ابن القيم[٣٦] – رحمه الله تعالى – فقد ذكر من هديه – صلى الله عليه وسلم – في قراءة القرآن قوله: «وكان

(٢٨) ينظر: (إبراهيم الجعبري،١٤٢٧هـ، ص١٢).
(٢٩) (أبو داود، السنن، ٣٧٩/٤)، (والترمذي في سننه، ١٨٥/٥).
(٣٠) ينظر: (الداني، ١٤٠٤هـ، ص١٤٦).
(٣١) ينظر: (ابن الجزري،١٤٢١ه، ص٨٠٩).
(٣٢) ينظر: (الطبري ، ١٤١٢ه ،١٩٢/٢).
(٣٣) ينظر: (الأهوازي، ١٤٣٠ه، ص١٠٥-١٠٦).
(٣٤) ينظر:(البيهقي، ١٤٢٣هـ، ٣٢٨/٣).
(٣٥) ينظر:(البيهقي،١٤٢٣ه، ٣٢٨/٣).
(٣٦) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي. البداية والنهاية (٢٠٢/١٤).

صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته ويقف عند كل آية فيقول: الحمد لله رب العالمين ويقف، الرحمن الرحيم ويقف، مالك يوم الدين ويقف، وقد ذكر الزهري[٣٧] أن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت آية آية، وهذا هو الأفضل وهو الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها، واتباع هدي النبي صلى الله عليه وسلم وسنته أولى». إلى أن قال: «ومن ذكر ذلك البيهقي في «شعب الإيمان» وغيره ورجح الوقوف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها»[٣٨].

وذهب غيرهم إلى التفصيل فقالوا: إن رؤوس الآي وقف إذا انعقدت عندها التراكيب، وانتهت الجمل والمقاطع، أما إذا لم تكن كذلك فهي وأواسط الآي سواءٌ من حيث الوقف حسنه وقبيحه.

وهذا المذهب المبنيُّ على التفريق بين رؤوس الآي التي تنتهي عندها المقاطع، وبين التي تتعلق بما قبلها تعلقًا لا يسوغ معه الوقوف هو الراجح والعلم عند الله، وهو مذهب الإمام ابن غلبون في وقوفه.

وسبب ترجيح ذلك هو أن حديث أم سلمة رضي الله عنها قد نعتت فيه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم لسورة الفاتحة دون تأكيد أو نص على أنه اتخذ كل رؤوس الآي مواقف في قراءته لكل القرآن، وهذا ما لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم بوجه صحيح أو حتى ضعيف، لا بتصريح أو إشارة، ولو كان مفهوم الحديث دخول جميع أي القرآن لكان صنيع علماء الوقف في منع بعض الوقوف أو عدَّها في باب الوقف القبيح أو تفضيل وصلها على الوقف عليها منكرًا من القول.

ولكان العلم بعدم الوقف على رؤوس الآي يستوجب النكير لما فيه من مخالفة هديه صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف الإنكار على من تعمد وصل رأس الآية بتاليها، أو استحسنه على الوصول، أو قبَّح الوقف عليها، في عصور الإسلام الأولى وكذا الآخرة.

(٣٧) هو محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري، من بني زهرة .سير أعلام النبلاء (٣٢٧/٥-٣٣٢).
(٣٨) ينظر:(ابن قيم الجوزية، ١٤١٥هـ ،٢٣٧/١).

كما أن إعمال هذا القول في جميع آي القرآن سينتج عنه بدءٌ قبيح لا معنى له في كثيرٍ من المواضع، ومعلوم أن الابتداء يأخذ حكم الوقف في التمام والكفاية والحسن والقبح، كما قال ابن الجزري: «وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تمامًا وكفاية وحسنًا وقبحًا بحسب التمام وعدمه»(٣٩).

ومن الملاحظ في كثير من آي القرآن أن الوقف قبلها يجعل ابتداء القارئ بالآية التالية لها ابتداءً غير مفهوم المعنى، ولا مستقيم الدلالة، كوقف القارئ على قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣] باعتباره رأس آية عند أكثر العادِّين، فإن الواقف على ذلك سيبدأ بجملة ﴿طَعَامُ ٱلأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٤]، وهي جملة لا يتأدَّى بها المعنى، حتى تقترف بسابقتها، ومثل هذا الوقف يُعدُّ قبيحًا عند العلماء كما نص الداني بقوله: «واعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه»(٤٠)، وهذا الخفاء في المراد يتحقق في الوقف على رأس هذه الآية والابتداء بتاليتها، والله أعلم.

كما أن العلماء الذين تناولوا هذه المسألة في تصانيف الوقف والابتداء جاءت عباراتهم مراعية هذا المعنى المتوسط، ولم يجعلوا رؤوس الآي وقفًا بالإطلاق.

فأبو جعفر النحاس – رحمه الله – يقول: «وأكثر أواخر الآي في القرآن تامٌ أو كافٍ»(٤١).

فمفهوم هذه الجملة أن بعض رؤوس الآي في القرآن ليس الوقف عليها تامًّا ولا كافيًا، وهذا ما جعل أبا جعفر النحاس ينص على مواضع من رؤوس الآي يكره للقارئ الوقف عليها، أو يستحب له وصلها بما بعدها(٤٢).

(٣٩) ينظر:(ابن الجزري ،١٤٢١ه، ص٨٠٢).
(٤٠) ينظر:(الداني، ١٤٠٤ه، ص١٤٨).
(٤١) ينظر: (النحاس، ١٣٩٨ه، ص٨٧).
(٤٢) ينظر: (النحاس، ١٣٩٨ه،ص(٩٢، ٩٣، ٢١١، ٣٦٠، ٤٣٠)).

وابن غلبون – رحمه الله – قد جعل الوقف المتعلق بتعدد القراءات في الآية ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلإِسلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] ليس داخلها، وإنما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلمَلَٰئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلعِلمِ قَائِمَا بِٱلقِسطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلعَزِيزُ ٱلحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، فذهب ابن غلبون إلى أن الوقف على (العزيز الحكيم) يكون على قراءة الجمهور فقط، وأما على قراءة الكسائي وهي بفتح همزة (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلإِسلَٰمُ﴾ فلا يتم له الوقف[٤٣]؛ لما يترتب عليه من فصل بين النسق وما نسق عليه، وهذا مما اتُفق على عدم جوازه بين أهل الوقف[٤٤].

وأبو عمرو الداني يقول: «وقد كان جماعة من الأئمة السَّالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهنَّ وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، لما ذكرناه من كونهنَّ مقاطع ولسن بمشتبهات لما كان الكلام التام في أنفسهن»[٤٥].

ثم هو ينص على بعض رؤوس الآي التي يقبحُ الوقف عليها[٤٦]، وينص على أن تقطيع الآيات في سورة الفاتحة ليس كله محمولًا على التمام أو الكفاية، فالوقف عند ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾ قال فيه: «فهو متعلق بما قبله من الوجهين جميعًا، فلا يقطع منه إلا على غير الاختيار»[٤٧]، يريد أن الوقف عليه لا يكون إلا للمضطر، ويفهم من كلامه أن الوقف على رؤوس الآي وحمله على السنية عند القائلين به لا يتناول كل آي القرآن، إنما يختص بسورة الفاتحة وحدها، حيث قال: «وإن وقف على رأس كل آية من هذه السورة على مراد التقطيع والترتيل فحسن، وقد وردت السنة بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»[٤٨].

(٤٣) ينظر:(ابن غلبون ١٤١٢هـ ،٢/٢٨٤).
(٤٤) ينظر:(ابن الأنباري،١٣٩١ه، ١/١١٦)، (العماني،١٤٢٣ه، ١/٣٠٨).
(٤٥) (الداني،١٤٠٤ه، ص١٤٥-١٤٦).
(٤٦) (الداني، ١٤٠٤ه، ص١٥١-١٥٢).
(٤٧) (الداني،١٤٠٤ه، ص١٥٦).
(٤٨) (الداني، ١٤٠٤ه، ص١٥٧).

فقوله – رحمه الله –: «من هذه السورة» إشارة إلى أن العموم في جميع آي القرآن المفهوم من حديث أم سلمة – رضي الله عنها – مخصوص بسورة الفاتحة وحدها، وأن الأصل مراعاة المعاني والمقاصد، وأن لكل قراءة وقف بحسبها، والله تعالى أعلم.

وأبو العلاء الهمذاني يقول في صدر سورة إبراهيم: «وقد يجوز لمن قرأ بالجر أن يقف على (الحميد) لما روت أم سلمة – رضي الله عنها – أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: «كان يقطع قراءته آية آية»»[٤٩].

ولكنه مع ذلك يمع الوقف في مواضع كثيرة جدًّا من رؤوس الآي[٥٠]، وفي مواضع أخرى يجعل الوقف على رأس الآية لمحلِّ الضرورة فقط، بمعنى أن القارئ لو مكنه نفسه من الوصل فذلك أولى.

ومما يدل على أنه رحمه الله لا يريد أن الوقف على رؤوس الآي سنة إطلاقًا كونه لا يذكر في السورة المفتتحة بالأقسام وقفًا قبل جواب القسم اتباعًا لقاعدة أهل الوقف في منع الفصل بين الأيمان وجواباتها[٥١]، ولو كان عنده رؤوس الآي مواقف على كل حال لما استثنى الوقف على الأيمان قبل جواباتها بغير دليل، والله أعلم.

تمام المعنى عند رأس الآية، واتصاله بما بعدها حسب القراءة:

فإنه يجب على القارئ أن يتعلم الوقوف، وأن يقف على أواخر الآي إلا ما كان منها شديد التعلق بما بعده كقوله تعالى: ﴿وَلَو فَتَحنَا عَلَيهِم بَابا مِّنَ ٱلسَّمَاءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]، وقوله: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغوِيَنَّهُم أَجمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]. فمتى اشتد تعلق الآية بما بعدها لم يصح تعمد الوقف عليها حتى وإن كانت رأس آية[٥٢].

(٤٩) ينظر: (الهمذاني،١٤١١ه، ١/٥٣١).
(٥٠) ينظر: (الهمذاني، ١٤١١ه، ١/١٥٠، ٤١١، ٥٧٨).
(٥١) ينظر: (ابن الأنباري،١٣٩١ه،٢/١٣٧).
(٥٢) ينظر: (الأنصاري، ١٤٢٢هـ، ص١٤٩).

ومما تقدم يتبين لنا من أقوال العلماء أن الوقف على رأس الآية سنة وليس على الإطلاق، وليس من أحدٍ يجيزه على ما يشتد تعلقه من رؤوس الآي بما بعده، فهذا هو القول الوسط الذي يرجحه العقل والنقل، فإن اشتد تعلق الآية بما بعدها، فيصل القارئ ويقف عند رأس آية أخرى، لا يشتد تعلقها بما بعدها، مراعيًا تدبر القرآن والوقوف على ما تقتضيه المعاني، والقارئ المتقن يراعي حسن الوقف، واكتمال المعاني، كما يراعي جودة الحروف وإتقان صفاتها، وقد شبهوا القارئ بالمسافر، والمقاطع التي يقف عندها بالمنازل التي ينزل بها المسافر، وهي مختلفة بالتمام والكافي والحسن وغيرها، كاختلاف المنازل في الخصب والسعة.

ويضاف إلى ذلك تعدد القراءات التي تبرز هذه الظاهرة في الآية الواحدة، بحيث يتم المعنى في قراءة، ويتصل بما بعده في أخرى، ويترتب على ذلك تمام الوقف وعدمه.

ومن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

اختلف القراء في الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ﴾؛ فكسرها الكوفيون، وأسكنها ابن عامر: ﴿وَأَنْ هَٰذِهِ﴾، وقرأ الباقون بالفتح مع التشديد: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِ﴾(٥٣).

فمن قرأ بكسر الهمزة فهو على الاستئناف، ومن فتحها فله أوجه:

- إنها معطوفة على ما سبق من قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعمَلُونَ عَلِيم﴾ والتقدير: وبأن هذه أمتكم أمةً واحدة.
- إنها منصوبة بحذف حرف العلة، والأصل: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدة.
- إنها منصوبة بفعل محذوف تقديره: واعلموا أنَّ هذه أمتكم(٥٤).

الوقف المتعلق بتعدد القراءات في هذه الآية ليس داخلها؛ وإنما يرتبط برأس الآية التي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي بِمَا تَعمَلُونَ عَلِيم﴾.

(٥٣) ينظر:(ابن الجزري،٢٠١٣م، ص٣٩٩).
(٥٤) ينظر:(الطبري،١٣٨٨ه،٢٩/١٨)،(سيبويه، د.ت، ١٢٧/٣).

فعند ابن غلبون أن من قرأ بالكسر في همزة: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ﴾ كان رأس الآية وقفًا له، نظرًا لانقطاع الكلام مما سبق، ومجيء هذه الجملة استئنافًا.

أما من قرأ بفتح الهمزة مع تشديدها أو سكونها، فليس له أن يقف على رأس الآية؛ لما بين الآيتين من تعلق يتمثل في اتصال الكلام بعطف تاليه على أوَّله، ويستثنى من ذلك وجه حذف لام العلة في تقدير: (ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة)، فهذا الوجه في قراءة الفتح يكون رأس الآية فيه وقفًا لانقطاعه مما سبق(٥٥).

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

فالقراء مختلفون في كلمة ﴿وَٱلۡقَمَرَ﴾، فقرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو وروح بضم الراء ﴿وَٱلۡقَمَرُ﴾، فتحها الباقون(٥٦).

فمن قرأ بضم الراء فهو على وجهين:

[١] يعطف قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَمَرُ﴾ على ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي﴾ وذاك معطوف على قوله: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ﴾، والتقدير: وآية لهم القمر قدرناه. فعلى هذا لا يبتدئ به؛ لأنه متصل بما قبله(٥٧).

[٢] يجعله مرفوعًا بالابتداء والخبر ﴿قَدَّرۡنَٰهُ﴾ فعلى هذا يجوز الابتداء به؛ لأنه مستأنف(٥٨).

أما من فتح الراء ﴿وَٱلۡقَمَرَ﴾ فهو على وجهين:

[١] أن يجعله مفعولًا به، وتقدير الكلام: وقدرنا القمرَ منازل.

[٢] أن يجعله مفعولًا به أيضًا، ولكن ناصبه مضمر، والتقدير: والقمر قدرناه(٥٩).

(٥٥) ينظر: (ابن غلبون ،٢٠٠١م، ص٣٧٨).
(٥٦) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣، ص٤٦٥)،(شرف،٢٠١٢ه، ص٤٤٢)
(٥٧) ينظر: (ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٤٣١).
(٥٨) ينظر: (ابن غلبون ،٢٠٠١م، ص٤٣١-٤٣٢).
(٥٩) ينظر:(الطبري،١٣٨٨ه ،٦/٢٣)،(القيسي،١٣٩٤ه، ٢١٦/٢)،(ابن زنجلة،١٤١٨ه، ص٥٩٩).

فعلى التقديرين السابقين، لا يبتدئ به؛ لأنه متصل بما قبله(٦٠).

وبناء على هذه التوجيهات لهذه القراءات فأول هذه الآية متصل بما قبلها على قراءة، ومنقطع منه في الأخرى بحسب توجيه القراءتين، وهذا ما اختلف به الوقف في كل منهما؛ ولذا ذهب بعض العلماء إلى أنَّ رأس الآية وقف تام لمن قرأ بالرفع، خلافًا لمن قرأ بالنصب على إضمار فعلٍ فلا يكون وقفه على رأس الآية تامًّا(٦١).

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱمرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

فقد اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ﴾؛ فقرأها عاصم بالفتح، وضمها الباقون ﴿حَمَّالَةُ﴾(٦٢). فمن نصب الكلمة كان النصب على الاختصاص بالذم، ومن رفعها فله أوجه:

[١] الرفع على الابتداء والخبر هو قوله تعالى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبل مِّن مَّسَدِ﴾ [المسد: ٥].

[٢] أنها صفة لقول الله تعالى: ﴿وَٱمرَأَتُهُ﴾.

[٣] الرفع على أنها معطوفة على ضمير ﴿سَيَصلَىٰ﴾.

[٤] الرفع على أنها بدل من قوله تعالى: ﴿وَٱمرَأَتُهُ﴾(٦٣).

ولم يكثر الخلاف بين العلماء في هذه الآية بناءً على اختلاف القراءات؛ ولذا فإن قراءة النصب المحمولة على الاختصاص بالذم تعني في تقديرها عدم اتصالها بما قبلها، فيكون الوقف فيها عند قوله تعالى: ﴿وَٱمرَأَتُهُ﴾ ثم يستأنف بعد ذلك كلام منقطع مما سبق، والتقدير: أعني مالة

(٦٠) ينظر: (ابن غلبون،٢٠١٣ه، ص٤٣١).
(٦١) ينظر: (النحاس، ١٣٩٨ه، ص٥٩٨).
(٦٢) ينظر: (ابن الجزري،٢٠١٣م، ص٦١٣)،(شرف،٢٠١٢م، ص٦٠٣).
(٦٣) ينظر:(ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٥٥٦)،(الطبري، ١٣٨٨ه، ٣/٣٣٨)،(الفارسي،١٤١٤ه،٣/١٤١٠).

الحطب، ولم يكن أحدٌ يخالف ابن غلبون في هذا[٦٤]، ووجه ذلك الوقف كما ذكره بعض أهل العلم هو: أن قطع النعوت في سياق المدح والذمِّ أبلغ من وصلها بما سبقها وموافقتها لإعرابه[٦٥]. أما قراءة الرفع: فمن رفع لم يبتدئ بقوله: ﴿حَمَّالَةُ﴾ سواء جعله نعتًا للمرأة أو خبرًا عنها؛ لأنه متعلق بما قبله. فلم يتم الكلام دونه. وكذا لا يجوز الابتداء بقوله: ﴿وَٱمرَأَتُهُ﴾ إذا عطفت على الضمير في ﴿سَيَصلَىٰ﴾؛ لأنها متعلقة به، ومن ثم فإنه لا يتم المعنى على رأس الآية. وأما إن رفعت بالابتداء وجعل ما بعدها خبرها، جاز الابتداء بها؛ لأنها مستأنفة. وهو قول ابن غلبون، وابن الأنباري، والنحاس، والداني[٦٦].

وزاد الجعبري[٦٧] جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَٱمرَأَتُهُ﴾ في قراءة الرفع على تقديرها خبرًا، وما بعدها ﴿حَمَّالَةُ ٱلحَطَبِ﴾ صفة لها، والذي يترجح – والله تعالى أعلم – أنه يمتنع الوقف في هذا التقدير؛ لما يترتب على ذلك من فصل الصفة عن الموصوف، وهذا مما اصطلح على منعه علماء الوقف في قواعدهم[٦٨]. والله أعلم.

المبحث الثاني: مراعاة الوقف من حيث اللفظ

إن الواقف في أي موضع من كتاب الله عز وجل لن يخلو وقفه من حالة من هذه الحالات، انفصال تام عما يليه لفظًا ومعنًى، أو تعلق تام باللفظ والمعنى، أو تعلقٍ بإحداهما دون الآخر.

وأما معنى الرابط اللفظي: هو أن يتعلق المتقدم بالمتأخر من حيث الإعراب، كأن يكون المتأخر صفة للمتقدم، أو مضافًا إليه، أو معطوفًا عليه، أو خبرًا له، أو مفعولًا، أو نحو ذلك مع العلم أنه يلزم من التعلق اللفظي التعلق المعنوي مثل: الوقف على: ﴿بِسمِ﴾ من ﴿بِسمِ ٱللَّهِ﴾، والوقف على: ﴿ٱلحَمدُ﴾ من ﴿ٱلحَمدُ لِلَّهِ﴾ وهكذا.

(٦٤) ينظر: (الداني١٤٠٤ه،ص٦٣٦)،(السجاوندي،١٤٢٢ه، ص٥١٦).
(٦٥) ينظر: (السيوطي،١٤٢٦ه،١٦٦٤/٥)،(المالكي،٢٠٠٦م،١٥٥/٦).
(٦٦) ينظر: (الداني،١٤٠٤ه، ص٦٣٧).
(٦٧) ينظر: (الجعبري،١٤٢٧ه، ص٥٤٣).
(٦٨) ينظر: (المالكي،٢٠٠٦م، ٤٢٤/٣).

وهذا هو الذي جعل العلماء تضع مصطلحات الوقف، وفاوتوا بين مراتبها في التمام بحسب اعتبار التعلق وعد التعلق، وجعلوا التعلق اللفظي (الإعرابي) أحد هذه الاعتبارات التي يُعلم بها اتصال جزأي الجملة، ومراعاة الإعراب في الوقف هو الباعث على وضع العلماء – رحمهم الله – لقواعد الوقف الممنوع لئلا يفصل القارئ بين المتعلقات اللفظية، فيفسد المعنى بذلك، أو يحول بين السامع وفهم مراد الله تعالى، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: «ولا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على الناصب دون المنصوب ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على كان وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على ظن وأخواتها دون الاسم، ولا على الاسم دون الخبر، ولا على المقطوع منه دون القطع، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسر عنه دون التفسير ...»(٦٩).

وفي ذلك يقول الزركشي: «وينقسم الوقف الناقص بانقسام ما مرَّ من التعلق اللفظي بين طرفيه، فكلما كان التعلق أشد كان الوقف أنقص، وكلما كان أضعف وأوهى كان الوقف أقرب إلى التمام، والتوسط يوجب التوسط»(٧٠).

فمن التعلق اللفظي ما يكون بين توابع الجملة الاسمية والفعلية وبين متبوعاتها؛ إذا لم يمكن أن تحمل في إعرابها على وجه غير الاتباع؛ ومن ثم ضعِّف الوقف على ﴿مُنتَصِرِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ مِن قِيَامٖ وَمَا كَانُواْ مُنتَصِرِينَ﴾ [الذاريات: ٤٥]، وضعِّف الوقف على ﴿بِهِۦ﴾ من قوله تعالى: ﴿سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا﴾ [النساء: ١٢٣].

وأوهى من هذا التعلق ما يكون بين الفعل وبين ما ينتصب عنه

(٦٩) ينظر: (ابن الأنباري، ١٣٩١ه، ١/٨٧).
(٧٠) ينظر: (الزركشي، ١٤٢٢ه، ١/٢٠٠).

من الزوائد التي لا تخل حذفها بالكلام كبير إخلال، كالظرف، والتمييز، والاستثناء المنقطع، لذا كان الوقف على ﴿عَجَبًا﴾ من قوله: ﴿أَم حَسِبتَ أَنَّ أَصحَٰبَ ٱلكَهفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِن ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩]، أوهى من الوقوف المذكورة.

وفي الوقف على ﴿مَسغَبَة﴾ من قوله تعالى: ﴿أَو إِطعَٰمٌ فِي يَومٍ ذِي مَسغَبَةٍ ١٤ يَتِيمًا ذَا مَقرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥]، والوقف على ﴿قَلِيلا﴾ من قوله تعالى: ﴿يُرَاءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلا ١٤٢ مُّذَبذَبِينَ﴾ [النساء: ١٤٢، ١٤٣] حالة وسط في الوقف، ومرتبة بين المرتبتين المذكورتين سابقًا(٧١).

وإذا ما اقتصرنا على ما رجحَّه الداني وابن الجزري وغيرهما في أقسام الوقف – نظرًا لكثرتها وعدم انحصارها وانفراد كثير من الأئمة بمصطلحات خاصة بهم(٧٢) – فإن هذا النوع الذي يُنظر فيه للإعراب والتعلق اللفظي بين الموقوف عليه وما بعده يراد به الوقف الحسين كما يقول ابن الجزري رحمه الله: «وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن؛ لأنه في نفسه حسنٌ مفيدٌ يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم»(٧٣).

والتعلق اللفظي بين الجزأين من الجملة الواحدة يلزم منه التعلق المعنوي أيضًا ولا عكس؛ بمعنى أن التعلق المعنوي لا يلزم منه التعلق اللفظي، وفي ذلك يقول الداني – رحمه الله – وهو يصف الوقف الحسن: «يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعًا»(٧٤).

(٧١) ينظر: (الزركشي،١٤٢٢ه، ٢٠٢/١).
(٧٢)ينظر(ابن الأنباري،١٣٩١ه،١١٦/١-١٤٠)،(ابن غلبون،٢٠٠١م، ص٥٧٩)،(العماني،١٤٢٣ه،١٦٩/٢).
(٧٣) ينظر:(ابن الجزري،١٤٢١ه، ص٧٩٤).
(٧٤) ينظر:(الداني،١٤٠٤ه، ص١٤٥).

وإذا ثبت ذلك فإن أكثر أقسام الوقف كان اللفظ هو المراعى فيها والمعنى تبع له، فالوقف التام الذي لا يتعلق بشيءٍ مما بعده كخواتيم السور(٧٥)، والوقف الحسن، والوقف القبيح الذي يخفى معه المعنى أو ينتقض(٧٦)، عند النظر في تعريف العلماء لكل ذلك نجدهم يهتمون بالتعلق اللفظي أصالةً، وتكون المعاني تابعة له ومقصودةً أيضًا بالنظر في اتصالها بعد الوقف أو انفصالها مما يليها.

المبحث الثالث: مراعاة الوقف من حيث المعنى

إن الباعث للعلماء على الكتابة والتدوين في علم الوقف والابتداء هو إظهار المعنى وتجليته للسامع بوجهٍ لا يلتبس فيه بغير المراد، وإذا كان المعنى في القرآن هو المقصود بإقامة الوقوف، فإن النظر في مراعاة المعاني يكون من وجهين:

(١) وجه تتعلق فيه مواضع الوقف مع ما يليها من حيث الألفاظ، وتكون المعاني تبعًا لها في ذلك كما في الوقف (التام – الحسن – القبيح)، من أقسام الوقف والابتداء الاختياري فهي كالآتي:

(١) **الوقف التام:** هو الوقف على كلام تم معناه وليس متعلقًا بما بعده لا لفظًا ولا معنى.

ومن أمثلة ذلك: أكثر ما يوجد عند رؤوس الآي، وخاصة عند نهاية الآيات المتعلقة بأحوال المؤمنين مثل: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وعند نهاية قصة وابتداء قصة أخرى مثل: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِي ٱلْيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٌ ۝ وَفِي عَادٍ﴾ [الذاريات: ٤٠-٤١]، وعند الوقف قبل الاستفهام مثل: ﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ٦٩ أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ [الحج: ٦٩-٧٠]. وعند الوقف قبل النداء، وعند الفصل بين آية عذاب وآية رحمة، وعند الانتهاء من الاستثناء، وعند الوقف قبل النفي أو النهي.

(٧٥) ينظر: (الداني، ١٤٠٤هـ، ص١٤٠).
(٧٦) ينظر: (الداني، ١٤٠٤هـ، ص١٤٨).

ويرمز له في المصحف الذي بين أيدينا طبعات مصر والسعودية برواية حفص بالرمز (قلي).

وحكمه: يجوز الوقف عليه، ويجوز الابتداء بما بعده، والوقف عليه أولى من الوصل. مثال: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾ [الأحزاب: ٣٩].

(٢) **الوقف الكافي:** وهو الوقف على كلام لا يتعلق بما بعده لفظًا، وإن كان يتعلق بما بعده معنى. وهو أكثر الوقوف ورودًا في القرآن الكريم. (وبعضهم سماه تام، والتام: أتمَّ منه).

وأمثلته: الوقف على ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ٨٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٥]. والوقف على ﴿خَلۡقَهُمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُواْ خَلۡقَهُمۡۚ سَتُكۡتَبُ شَهَٰدَتُهُمۡ وَيُسۡـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

وحكمه: يجوز الوقف عليه، ويجوز الابتداء بما بعده، كالوقف التام، لكن الوقف التام أتمَّ منه، وأكثر حسنًا.

ويرمز له في الغالب بالرمز (ج)، ومعناه جواز الوقف والوصل بدون أفضلية، وكذا بالرمز (صلي)، ومعناه جواز الوقف، ولكن الوصل أولى.

(٣) **الوقف اللازم:** هو الوقف على موضع أدى معنى صحيحًا، ولا يتبين المعنى المراد إلا بالوقف عليه، وإلا ترتب عليه إخلال بالمعنى. وسمي لازمًا: للزوم الوقف عليه، ولا يتضح المعنى المراد إلا بالوقف؛ ووصله بما بعده يوهم معنى آخر(٧٧). **ومن أمثلته:** ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۘ﴾ [الأنعام: ٢٠]، ولا يصلها بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ لئلا يوهم أن الجملة صفة لأبنائهم، والأمر ليس كذلك، بل هي مستأنفة.

(٧٧) ينظر: (القرش، ١٤٢٥هـ ، ص٢٩).

وحكمه: يلزم الوقف عليه، ويلزم الابتداء بما بعده.

ويرمز له في المصحف (م)، ويعني لزوم الوقف، ولزوم الابتداء بعده.

(٤) **الوقف الحسن:** وهو الوقف على كلام أتم معنى، ويتعلق بما بعده لفظًا ومعنى، كأن تكون الكلمة الموقوف عليها موصوفة وما بعدها صفة لها، أو معطوفًا عليها وما بعدها معطوفًا، أو مستثنى منه وما بعدها مستثنى[٧٨]. وسمي بذلك؛ لحسن الوقف عليه، لإفادته معنى يحسن الوقوف عليه.

وأمثلته: قول الله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فالوقف على ﴿لِلَّهِ﴾ كلام تام في ذاته يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لأن ما بعده صفة لله، والصفة والموصوف شيء واحد لا يصح الفصل بينهما.

والوقف على كلمة ﴿ٱلۡخَلۡقَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ﴾ لأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ١١]، معطوف على ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾.

وحكمه: يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لشدة تعلقه به لفظًا ومعنى.

ويرمز له (لا) يعني لا يجوز الابتداء بما بعده.

(٥) **الوقف الممنوع، أو ما يعبر عنه** بالقبيح: وهو الوقف على ما لم يتم معنى، أو ما لا يؤدي معنى صحيحًا؛ لشدة تعلقه بما بعده لفظًا ومعنى.

وسُمي بذلك؛ لمنع الوقف عليه بسبب الإخلال بالمعنى لما فيه من التعلق اللفظي والمعنوي، ولأنه لم يؤد معنى واضحًا.

وحكمه: لا يجوز «يحرم» الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ومن تعمد هذا فهو آثم.

(٧٨) ينظر: (القرش،١٤٢٥ه، ص٣٢).

الباحث/ كمال نبيه محمد قنصوه

ومن أمثلته: الوقف على كلمة الصلاة من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، فالوقف على ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ يفهم منه معنى يخالف الشرع، أو يعطي معنى لا يليق بالله تعالى مثل الوقف على كلمة لا يستحي من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله لا يَستَحِي أَن يَّضرِبَ مَثلاً مَا بَعُوضَةً... ﴾ [البقرة: ٢٦]: هذا والله تعالى أعلم.

والمواضع التالية يمتنع فيها الوقف باستثناء رؤوس الآي، ولئن انقطع النفس اضطراريًّا؛ فلا بد من تلاوة ما سبق موضع الوقف الممنوع، ووصله بما بعده كما هو معلوم.

١- لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه؛ نحو: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣].

٢- لا يجوز الوقف على الفاعل دون المفعول؛ نحو: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً ﴾ [سبأ: ١٠].

٣- لا يجوز الوقف على الفعل دون الفاعل؛ نحو: ﴿ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

٤- لا يجوز الوقف على المبتدأ دون الخبر؛ نحو: ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢].

٥- لا يجوز الوقف على كان وأخواتها؛ نحو: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٩٦].

٦- لا يجوز الوقف على إن وأخواتها؛ نحو: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١١٥].

٧- لا يجوز الوقف على النعت دون المنعوت؛ نحو: ﴿ وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ﴾ [النور: ١].

٨- لا يجوز الوقف على العطف عليه دون المعطوف؛ نحو: ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ [النور: ١].

٩- لا يجوز الوقف على القسم دون جوابه؛ نحو: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ [يوسف: ٧٣].

١٠- لا يجوز الوقف على ما قبل (لام التعليل)؛ نحو: ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ ﴾ [غافر: ٤٢].

١١- لا يجوز الوقف على ما قبل (كي)؛ نحو: ﴿ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ [طه: ٤٠].

١٢- لا يجوز الوقف على ما قبل (عسى) أو (لعل)، وإن أفادت الترجي أو معنى آخر؛ نحو: ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا ﴾ [القصص: ٩]، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٩].

١٣- لا يجوز الوقف على ما قبل (لولا) هكذا مفردة؛ نحو: ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٤٣].

١٤- لا يجوز فصل القول عن قائله؛ نحو: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ﴾ [المائدة: ١٤].

١٥- لا يجوز الوقف على حروف الجر؛ نحو: ﴿ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

١٦- لا يجوز الوقف على (إذ)؛ نحو: ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ﴾ [القصص: ٧٦].

(٢) ووجه تتعلق فيه مواضع الوقف مع ما يليها من حيث المعاني فقط، ولا تتصل في ذلك الألفاظ أو تتعلق ببعضها.

وهذا الوجه الأخير هو ما يسميه العلماء الوقف الكافي: وهو الوقف على ما تم معناه في ذاته، لكنه تعلق بما بعده معنًى لا لفظًا، وسمي كافيًا لاستغناء به عما بعده، وله صور أربع:

(١) يكون على رؤوس الآي كقوله تعالى: ﴿لَقَد جِئتَ شَيئًا إِمرا﴾ [الكهف: ٧١].

(٢) أو يكون قريبًا من رأس الآية كقوله تعالى: ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيكُم فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النساء: ٩٤].

(٣) أو في وسط الآية كقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥].

(٤) أو قريبًا من أول الآية كقوله تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٖ﴾ [النحل: ١٦].

وقد اصطلح العلماء على حسن الوقف عنده وحسن الابتداء بما بعده، كما نلاحظ في الأمثلة السابقة وغيرها، وسبب كفاية هذا النوع من الوقف وحسن الابتداء بما بعده هو أن الجملة الموقوف عليها تكون كلامًا قائمًا بنفسه، ومستغنيًا عن غيره، ويفيد معنى صحيحًا يُكتفى به[٧٩]، وهو أكثر الوقف الجائز وروداً في القرآن، وعلامته وضع حرف الجيم هكذا (ج) على الكلمة الموقوف عليها كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞ ...﴾ [المائدة: ٩٥].

أو وضع الرمز (صلي) على الكلمة الموقوف عليها كما في قوله تعالى: ﴿وَتُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ بِإِذۡنِي ...﴾ [المائدة: ١١٠]، وكلمة صلي منحوتة من عبارة (الوصل أولى من الوقف) وغير الأولى الجائز، فعلم أنه كما يجوز وصله يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده[٨٠]، وهذا الاصطلاح على حسن هذا الوقف هو ما جعل بعض أهل العلم يخصص إطلاق العلماء لمنع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ويستثنى من ذلك ما إذا كان العطف قائمًا بين جملتين؛ معللين ذلك التفريق بأن عطف الجملة على الجملة لا يلزم منه اتصالهما ليتم به المعنى، كما هو الحال في عطف المفرد على المفرد؛ لأن المفرد وحده إذا فصل عن المعطوف عليه لا يتم به معنى، ولا يحسن السكوت عليه، بخلاف الجملة فإنها تؤدي معنى مستقلًا سواءً عطفت على جملة سابقة أو استقلت بذاتها، فصارت على ذلك شبيهةً بالاستئناف[٨١].

(٧٩) ينظر: (الداني، ١٤٠٤ه، ص١٤٣)،(ابن الجزري،١٤٢١ه، ص ٧٩٨-٧٩٩).
(٨٠) ينظر: نصر،١٩٩٢م، ص٢٢٩).
(٨١) ينظر: العماني،١٤٢٣ه،١/٤٤٠)،(المالكي،٢٠٠٦م،٣/٤٢٤).

وقد يكون الوقف كافيًا على قراءة وغير كافٍ على أخرى كما في قوله تعالى: ﴿وَنَحنُ لَهُ مُخلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩]، كاف على قراءة من قرأ بعدها ﴿أَم يَقُولُونَ﴾ [يونس: ٣٨] بالغيبة، وجائز على قراءة من قرأ بالخطاب. ونحو قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كافٍ على قراءة من رفع ﴿فَيَغفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ وحسنٌ على قراءة من جزمهما[٨٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿يَستَبشِرُونَ بِنِعمَة مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضل﴾ [آل عمران: ١٧١] كافٍ على قراءة من كسر همزة ﴿إِنَّ﴾ بعدها، وحسن على قراءة من فتحها[٨٣].

وهذا هو منهج ابن غلبون رحمه الله في كتابه التذكرة؛ حيث كان الوقف والابتداء عنده مرتبطًا بالمعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسـَٔلُ عَن أَصحَٰبِ ٱلجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] قال: وقرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وإسكان اللام، وقرأ الباقون بضمها جميعًا: فمن جزم ﴿تُسـَٔلُ﴾ جاز له أن يبتدئ به؛ لأنه استئناف نهي، ولذلك كان بالواو دون الفاء[٨٤].

وأما من رفعه فله تقديران:

أحدهما: أن يكون حالًا، فيكون بمنزلة ما عطف عليه من قوله: ﴿بَشِيرا وَنَذِيرا﴾ [البقرة: ١١٩]، أي غير مسؤول، فعلى هذا لا يبدئ به؛ لأنه متعلق بما قبله.

والآخر: أن يكون منقطعًا مما قبله، فعلى هذا يجوز الابتداء به؛ لأنه استئناف إخبار من الله تعالى عن نفي أن يُسأل محمد صلى الله عليه وسلم عن أصحاب الجحيم، والمعنى: ولا تؤاخذهم بهم[٨٥].

ولم يكن هذا المنهج في الفرش من الحروف التي لا تتكرر كثيرًا في القرآن، إنما كان أيضًا في الكلمات التي تتكرر في القرآن، والتي تُعد

(٨٢) ينظر: (شرف،١٤١٢ه، ص٤٩).
(٨٣) ينظر: (شرف،١٤١٢ه، ص٧٢).
(٨٤) ينظر:(الفارسي،١٤١٤ه، ١٦٨/٢).
(٨٥) ينظر: (ابن غلبون، ٢٠٠١م، ص٢٥٩).

بمثابة قواعد وأصول لكل قارئ، فقد أكد ابن غلبون – رحمه الله – على أن الوقف والابتداء يلزم منه القارئ بتمام المعنى أو كفايته فقال: «وكذا تفرد حمزة بأن وقف على قوله: ﴿وَمَرِيَمَ ٱبنَتَ﴾ [التحريم: ١٢] بالتاء؛ اتباعًا لرسم المصحف، بلا اختلاف عنه، ووقف الباقون: (ابنه) بالهاء[٨٦]. ولا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها لأحدٍ من القراء؛ لأنها ليست بموضع تمام ولا كفاية، وإنما بينته لمن انقطع نفسه، أو امتحن بمعرفة الوقف عليها للقراء، لا غير»[٨٧].

نتائج البحث

١- مذاهب قراء القرآن في الوقف والابتداء ثلاثة مذاهب:

• مراعاة رؤوس الآي وهي سنة ليست مطردة ولكن إذا كان الوقف على رأس الآية والابتداء بما بعدها قبيحا فلا يجوز الوقف.

• مراعاة المعنى القرآني ؛ فيقف ويستأنف القراءة حيث ينتهي المعنى أو يبتدأ معنى جديد.

• مراعاة اللفظ الإعرابي ؛ فيقف ويستأنف القراءة حيث ينتهي التعلق اللفظي في الإعراب.

٢- مذهب الإمام حمزة هو الوقف حين ينقطع النفس .

٣- مذهب الإمام عاصم مراعاة محاسن الابتداء وذلك بالوقف على تمام الكلام.

٤- الإمام أبو جعفر وابن عامر ويعقوب وخلف العاشر كانوا يراعون في وقوفهم حسن الوقف وحسن الابتداء؛ وذلك بأن يكون الكلام منفصلاً من الثاني ، والثاني منفصلاً من الأول.

(٨٦) ينظر: (ابن الجزري،١٢٤١٣ه، (٢/١٣٠).
(٨٧) ينظر:(ابن غلبون، ٢٠٠١ه، ص٢١١).

فهرس المصادر

- القرآن الكريم.
- القيسي، مكي، (١٤٠٥هـ). الإبانة. ط٣. المكتبة الفيصلية. الرياض. السعودية.
- البنا، أحمد ،(١٤٠٧ه) إتحاف فضلاء البشر. ط١.عالم الكتب. بيروت . لبنان.
- السيوطي، جلال(١٤٠٧هـ). الإتقان في علوم القرآن . ط١. دار ابن كثير، دمشق.
- القرش، جمال(٢٠٠٦م).أضواء البيان . ط١. الدار العالمية للنشر والتوزيع. مصر.
- ابن خالويه، عبد الله ،(١٤١٧ه). إعراب القراءات . ط١. مكتبة الخانجي. القاهرة.
- النحاس، أبو جعفر،(١٤١٨ه). إعراب القرآن. ط١.عالم الكتب. بيروت.
- الأنباري، محمد،(١٣٩١ه) .إيضاح الابتداء. مجمع اللغة العربية، دمشق.
- العكبري، عبد الله ،(١٣٩٨ه). إملاء ما منَّ به. ط١. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان.
- أبو حيان، محمد،(١٤١٣ه).البحر المحيط. ط١. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- السمرقندي، نصر،(١٩٩٣م). بحر العلوم . دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- الزركشي، عبد الله (١٤٢٢ه)،البرهان.ط٣. دار الكتب العلمية، بيروت.
- القيسي، مكي (١٤٠٥ه) التبصرة، ط١ ، معهد المخطوطات العربية، الكويت.
- العكبري، عبد الله ، (١٣٩٦ه). التبيان. مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة.
- عاشور، محمد،(١٩٨٤ م). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر. تونس.
- ابن الجزري، محمد(١٤٠٤ه) التيسير.ط١. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- ابن غلبون، طاهر،(٢٠٠١) التذكرة . ط١. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- شرف، جمال ،(٢٠١٤م). توجيه القراءات العشر. ط١. دار الصحابة. طنطا. مصر.
- الطبري، محمد،(١٣٨٨ه) جامع البيان.ط٢. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

- القرطبي، محمد (١٤٢٧ه). الجامع لأحكام القرآن .ط٢. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- السخاوي، علي،(١٤١٣ه). جمال القراء. دار البلاغة. بيروت.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن(١٤١٨ه). حجة القراءات. ط٥. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الفارسي، الحسن،(١٤١١ه). الحجة للقراء السبعة .ط١. دار المأمون للتراث، بيروت.
- القوجوي، محمد(١٩٥٥م) شرح قواعد الإعراب.ط٤.دار الفكر المعاصر. بيروت. لبنان.
- المهدوي، أحمد،(١٤٢٧ه). شرح الهداية. ط١. طبعة دار عمار، الرياض.
- النحاس، أحمد(١٣٩٨ه).القطع والائتناف. مطبعة العاني. العراق.
- سيبويه، عمرو،(ب.ت). الكتاب . مطبعة المدني. نشر مكتبة الخانجي. مصر.
- القيسي، مكي،(١٣٩٤ه).الكشف عن وجوه القراءات. مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ابن عطية، محمد،(١٤٢٨ه).المحرر الوجيز. ط٢. وزارة الأوقاف القطرية. قطر.
- العماني ،الحسن،(١٤٢٣ه).المرشد. جامعة أم القرى. مكة . السعودية.
- الكسائي، علي،(١٩٩٨م).معاني القرآن. دار قباء للنشر. مصر. ١٩٩٨م.
- الفراء، يحيي ،(١٤٠٣ه). معاني القرآن.ط٣. عالم الكتب. بيروت. لبنان.
- الأنصاري، ابن هشام،(١٩٧٩م). مغني اللبيب .ط٥. دار الفكر، بيروت، لبنان.
- الداني، عثمان،(١٤٠٤ه). المكتفى.ط١. مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الفارسي، نصر(١٤١٤ه).الموضح . ط١ .مطبعة الجماعة الخيرية .جدة.السعودية.
- الجزري، محمد، (٢٠١٣م). النشر. المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- الجعبري، إبراهيم،(١٤٢٧ه). وصف الاهتداء. جامعة الإمام .الرياض.
- السجاوندي، محمد ،(١٤٢٢ه). الوقف والابتداء.ط١. دارالمنهاج، الرياض .السعودية.
- الهمذاني، الحسن،(١٤١١ه). الهادي. جامعة الإمام. الرياض. السعودية.